التنوع الصّيغي للأفعال عند إبراهيم السامرائي
" دراسة في الأبواب الفعلية بين النقد والتوجيه "

ID No. 444

(PP 312 - 326)

https://doi.org/10.21271/zjhs.27.1.19

إبراهيم ياسين علي
قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة صلاح الدين-أربيل
abdulsattar.ahmed@su.edu.krd

عبدالستار صالح أحمد البناء
قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة صلاح الدين-أربيل
Ibrahim.y.ali@student.su.edu.krd

الاستلام : 2022/07/28
القــبول : 2022/09/14
النـــــشر : 2023/02/25

ملخص

يتناول هذا البحث ملمحاً مهماً من ملامح الدرس الصرفي عند الدكتور إبراهيم السامرائي ، الذي يعد علماً من أعلام اللغة العربية في العصر الحديث، فقد أثرى المكتبة العربية بكم وافرٍ من الدراسات العلمية الجادة خلال مسيرته التي امتدت إلى أكثر من نصف قرن ، فقد انماز بآراء كان لها صدى مسموعاً لدى الدارسين بين مؤيد ومعارض ، فهو في كل ذلك لم يتوانَ عن إصدار الأحكام على المسائل اللغوية ، وعلى الخصوص المسائل الصرفية بالرفض أو بالقبول أو بالتفرّد والخروج عن الركب

لذا فقد ارتأينا أن نبرز قدراً يسيراً وكماً ضئيلاً من هذه الآراء المحفوفة بالأفكار المستحدثة والتوجيهات العلمية الدقيقة والتخريجات المرصودة بالإبداعية اللغوية ، وقد حيّدنا جزءاً من الدرس في شكل بحث موسوم بـ(التنوع الصيغي للأفعال عند إبراهيم السامرائي –دراسة في الأبواب الفعلية بين النقد والتوجيه -) ليضم في طياته محوراً من محاور دراسته للفعل وأقسامه على وفق منهجه العلمي للدرس الصرفي .

فجاء البحث ليتناول هذا التنوع من حيث الأبواب الفعلية ليتوزع بين أربعة محاور، وهي : (أبواب الفعل الثلاثي، والفعل بين المضعف والمعتل، والأفعال الرباعية، و الأوزان التقديرية). وناقشنا كل ذلك في ضوء نظرية الصرف الحديثة ، مع إيراد التأصيل العلمي لكل مسألة لدى القدامى والمحدثين ومن ثمَّ بيان رأي السامرائي فيها مع نقده لها من خلال توجيهاته وتحليلاته بين القبول والرفض .وقد ذيلنا البحث بمجموعة من النتائج التي وقفنا عليها، فيما ختمنا البحث بقائمة سردنا فيها المصادر والمراجع التي اعتمدناها .

وقد توصلنا إلى حقيقة مفادها أن للسامرائي آراء متميزة في القضايا الصرفية تتسم بالحنكة و الموضوعية ، وقد أصاب في كثير منها كبد الحقيقة ، لأن نظرته الوصفية و خلفيته التأريخية المقارنة التي بنى عليها أفكاره في الصرف جعله ذا نظرةٍ ثاقبة و سديدة في التحليل والتوجيه ، ولكن هذا لم يعصمه من أن يجانب الصواب في عددٍ منها .

الكلمات الإفتتاحية: الأبواب الفعلية ، المضعف والمعتل ، الأوزان التقديرية ، النقد والتوجيه.

المقدمة

يُعد الدكتور إبراهيم السامرائي علماً من أعلام اللغة العربية في العصر الحديث ، فقد أثرى المكتبة العربية بكم وافرٍ من الدراسات العلمية الجادة خلال مسيرته التي امتدت إلى أكثر من نصف قرن، فقد انماز بآراء كانت لها صدى مسموعاً لدى الدارسين بين مؤيد ومعارض، فهو في كل ذلك لم يتوانَ عن إصدار الأحكام على المسائل اللغوية ، وعلى الخصوص المسائل الصرفية بالرفض أو بالقبول أو بالتفرد والخروج عن الركب ، لذا جاء هذا البحث ليتناول ملمحاً مهماً من ملامح الدرس الصرفي عنده.

لذا ارتأينا أن نبرز قدراً يسيراً وكماً ضئيلاً من هذه الآراء المحفوفة بالأفكار المستحدثة والتوجيهات العلمية والتخريجات المرصودة بالإبداعية اللغوية ، وقد حيّدنا جزءاً من الدرس في شكل بحث موسوم بـ(التنوع الصيغي للأفعال عند إبراهيم السامرائي –دراسة في الأبواب الفعلية بين النقد والتوجيه -) ليضم في طياته محوراً من محاور دراسته للفعل وأقسامه على وفق منهجه العلمي للدرس الصرفي .

فقد جاء البحث ليتناول هذا التنوع من حيث الأبواب الفعلية ليتوزع بين أربعة محاور : الأول تناولنا فيه آراءه في تنوع صيغ أبواب الفعل الثلاثي تأصيلاً وتقعيداً بين القدامى والمحدثين في شيء من التفصيل لما جادت به حفيظته من آراء نقداً وتوجيهاً . ثم تناولنا في المحور الثاني صيغ الأفعال بين المضعف والمعتل التى عدّها الصرفييون من عوامل التطور في اللغة العربية، حيث مدّها بالألفاظ والصِيغ الجديدة، فتناولنا مسألة المضعف وعلاقتها بالأجوف والناقص ، فضلاً عن موضوع أصلية الأفعال بين الثنائية والثلاثية في اللغة العربية . أما المحور الثالث : فقد عرضنا فيه آراءه في الأفعال الرباعية التي تباينتْ وجهات نظر الصرفيين حولها ، فتناولناها من خلالها التشكيل الصوتي والبناء الصرفي ، فضلاً عن عرض آراء المتقدمين والمتأخرين آخذين بالحسبان رأي السامرائي وتعليقاته و مناقشاته نقداً وتوجيهاً، وموازنتها بآراء الصرفيين قديماً و حديثاً . وتحدثنا في المحور الرابع عن : الأوزان التقديرية التى طالما كان محور المناقشة بين الصرفيين ، و وقفنا على مبدأ وحدة الأنظمة ، أو سيطرة فكرة الأصول على أذهان الصرفيين القدامى ، التى حاولنا جمع شتات مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة ، مع إيراد رأي السامرائي الذي كان من أشد المعارضين لها وأبرز المنكرين لوجودها عندما وقف على الأصول الفعلية بين (الواو والياء). كل ذلك في ضوء نظرية الصرف الحديثة ، مع بيان نقده لها من خلال توجيهاته وتحليلاته .

وقد ذيلنا البحث بمجموعة من النتائج التي وقفنا عليها ، ومنها : اتباع السامرائي في كثير من المسائل -المذهب الكوفي ، منها أن معظم مفردات العربية ثلاثية ، وقد بيّن أن بناء الرباعي جاء بطرقٍ متعددة ، مثل إضافة ميم ذيلاً أو إلصاقاً، والإستفادة من التنوين . ويرى أنه ليس لدينا من دليل واقعي على أن الأصل القديم لـ(قال - وباع)، هو (قول - وبيع)، على الرغم من أن المضارع (يقول- يبيع)، وأن المصدر (قول و بَيْعَ). فيما ختم البحث بقائمة سردنا فيها المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها .

وقد توصلنا إلى حقيقة مفادها أن للسامرائي آراء متميزة في القضايا الصرفية تتسم بالحنكة و الموضوعية ، وقد أصاب في كثير منها كبد الحقيقة ، لأن نظرته الوصفية وخلفيته التأريخية المقارنة التي بنى عليها أفكاره في الصرف جعله ذا نظرةٍ ثاقبة وسديدة في التحليل والتوجيه ، ولكن هذا لم يعصمه من أن يجانب الصواب في عددٍ من المسائل .

أبواب الفعل الثلاثي

أقلُّ حروف الفعل في العربية ثلاثة ، ولهذا كان الثلاثي أعدل الابنية وأكثرها ، فحرف يُبتدأ به ، وحرف يُوقف عليه ، وحرفٌ يكون واسطة بينهما ، ويتحرك بالحركات الثلاث ، وهو المعتبر في الثلاثي المجرد (الفراهيدي ، 1431ه : 49/1) ، ويمثل ضبط عين الفعل من الفعل الثلاثي مشكلة تواجه الكثير ممن يتحدث بالعربية أو يكتب بها .

فعندما تناول الصرفيون أبواب الفعل الثلاثي افترضوا إمكان تشّكل عين الفعل الماضي والمضارع بإحدى الحركات الثلاث : الفتحة ، أو الضمة ، أو الكسرة ، ومن ثَمَّ انساقوا وراء القسمة العقلية فافترضوا لأبواب الثلاثي تسعة وجوه ، إلا أنهم أهملوا – فيما بعد - ثلاثة منها وهي: (فَعِلَ – يفْعُلُ) و(فَعُلَ– يفْعِلُ) و (فَعُلَ– يفْعَلُ) ، واهمالها إنما كان من جهة التبويب ، أما من حيث ورودها عن العرب فقد وردتْ أمثلة ، نحو (فَضِلَ – يفْضُلُ ، وَحُدَ – يحَـِد) ولكن نسبها الصرفيون إلى الشذوذ ، أو الندرة (إبراهيم أنيس ، 1966 : 30-31) ، فيما كان لدى سيبويه تصور للفعل بحسب مضارعه ، فهو عنده أربعة أوزان : (فَـعَلَ – يَفْعُلُ)و(فَعَلَ – يَفْعِل)و(فَعِلَ – يَفعَلُ)و(فَعُل – يَفعُل) (سيبويه ، 1988 : 5/4) ، وقد تابعه المبرّد (ت285هـ) وسار على التقسيم نفسه (المبرّد ، 1431هـ : 171/1) ، أما عند الجمهور فأبواب الافعال الثلاثية ستة ، إذ رتّبوها بحسب كثرة الاستعمال على النحو الأتي : [فَـعَلَ – يَفْعُلُ : (نصَر – ينصُر)]، [فَعَلَ – يَفْعِل : (ضرَب – يضرِب)]، [فَعَلَ - يفْعَلُ : (فتَح – يفتَح)]، [فَعِلَ – يَفعَلُ : (علِم – يعلَم)]، [فَعُل – يَفعُل : (كرُم – يكرُم)]، [فَعِل – يَفعِل :(حسِب – يحسِب)]. (ابوجعفر اللّبلي ، 1972 : 30-34)

الأبواب : الأول والثاني والرابع ، تُسمى دعائم الأبواب – أي أصولها - ، لاختلاف حركة العين في الماضي والمستقبل ، ولكثرة الاستعمال ، والثلاثة الباقية لا تدخل في الدعائم ، لانتفاء المخالفة ، وقلة الاستعمال (يحيى بن الشريف ، 2003 : 18) ، وعليه فان المخالفة الصوتية بين حركة العين في الماضي والمضارع ، إنما كانت لاختلاف المعنى بين الماضى والمضارع ، كما هو فيما زاد على الثلاثة ، يقول ابن جني :"قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ، إذْ الغرض في صِيغ هذه المثُل إنما هو لإفادة الأزمنة ، فجعل لكل زمان مثالاً مخالفاً لصاحبه ، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان" (ابن جني ، 1431 : 376/1).

ويقع (فَعَل)على معان كثيرة لا تكاد تنضبط لكثرتها ، وهذا عائد إلى خفته في اللفظ والبناء ، وقد ذهب البصريون والكوفيون إلى جواز الكسر والضم في مستقبل (فَعَل) المفتوح العين (الأنباري ، 1985 : 282)، ويعلل ابن درستويه (ت347 ه) جواز الوجهين،لأن الضمة أخت الكسرة في الثقل ، كما أن الواو نظير الياء في الثقل والإعلال (ابن درستويه ، 1998 : 33).

والباب الثالث (فَعَلَ - يفْعَلُ)، وقُدّم على (فَعِلَ – يَفعَلُ) وهو من الدعائم ، لمشابهته للأول والثاني ، وكون ماضيه مفتوح العين (القره أغاجي ، د.ن : 47-48) ، وشرطه أن يكون عين الفعل أو لامه حرفا حلقيا ، وقد فتحوا حلقيّ العين طلبا للتشاكل والتناسب الصوتي. (الاستراباذي ، 1982 : 119/1)

والباب الرابع (فَعِلَ – يَفعَلُ)، وقُدّم لكسر عين ماضيه ، والكسر خفيف عن الضم لاحتياجه إلى تحريك العضلتين (الشفتين) والخفيف أولى بالتقديم (حسين بن إبراهيم ، 1986 : 51).

والخامس (فَعُل – يَفعُل) وهو بناء موضوع للغرائز والطباع والهيئات و نحوها ، مثل : حسُن وكرُم وفقُه (المبرّد ، 1431ه : 110/2) ، وقد علل الفارابي الضمّ في الماضي والمستقبل قائلا : "وإنما ضُمّ المستقبل من هذا ، ..وذلك أن الضمّة جُعلت دليلاً على الطبائع ، فإذا كسرت او فتحت ذهب ذلك المعنى " (الفارابي ، 2003 : 279/2)

والباب السادس (فَعِل – يَفعِل) ، وقد عللوا تأخيره كونه مبنيا على الشذوذ والقلة (الاقشهري ، 2020 : 16) ، فضلاً عن أنه مشّبه بباب (فَعِل – يَفعِل) كما يقول سيبويه (ت180هـ) (الكتاب : 54/4) ، وقد تباينت آراء الصرفيين في هذا الباب فأخرجه بعضهم من حيّز الأبواب (الفاربي ، 2003 : 138/2) .

وهكذا سارت مسألة تصنيف أمثلة الفعل الثلاثي على أبوابها عند القدامى بين القول بالقياس المكسور والاستحسان المفضول ، أما السامرائي فإنه وأسوة بالباحثين المحدثين ، كان متأثراً بالمناهج اللغوية الحديثة ،فقد تناوله من وجهة مختلفة ، حيث يرى أن الأبواب الستة التي رتّبها الصرفيون ، بحسب كثرة ورودها في العربية ، وأشاروا إلى خصائص كل بناء على حده ، ولم تكن على هذا النمط من التصنيف التام ، وقد أشار إلى أن الناظر في النصوص وفي كتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة (ت276ه)(ابن قتيبة ،1431 : 255) يظهر له أن ابنية الأفعال لم تكن محصورة في هذه الصورة ، ويجد فيها شيئاً يؤدي إلى الاعتقاد أن هذه الأفعال لم تكن مستقرة على هذا النحو المرتب ولاسيما في القرنين الأول والثاني الهجريين (السامرائي ، 1979 : 30) .

إذْ توصل من خلال سرده لأنموذجات من التراث اللغوي القديم، إلى أن الفعل من الناحية التأريخية قد مر بفترات كان خلالها غير مستقر في بنائه الذي نعرفه في عهوده اللاحقة في النصوص الفصيحة ، ويرى أن هذه الفترة امتدت بعد الاسلام إلى القرن الثالث الهجري ، ويعزو السامرائي هذه الحالة من عدم الاستقرار إلى القبائل العربية التي كانت متفرقة في بقاع واسعة الارجاء ، حتى تهيأ لهذه القبائل التجمع في ظل الإسلام ، و أن تتوحد من أنماطٍ شتى إلى نمط واضح مبين (السامرائي ، 1983 (1) : 107) ، وذهب إلى أن هذا التردد في معرفة الأوزان وضبطها وتثبيتها قد تم في لغة القران الكريم ، على الرغم من أن كتب اللغة تذكر اللغات المختلفة في وزن الأفعال التى اختلفوا فيها ، وأن فعلا من الأفعال مثلا قد يكون على الوزن الأول (باب :نَصَرَ-يَنْصُرُ) عند قوم من الناس ، ولكن من (باب :ضَرَبَ-يَضْرِبُ) عند آخرين ، وقد استدل بقول أبي زيد الأنصاري (ت215هـ) : " إذا جاوزت المشاهير من الأفعال ، فأنت بالخيار بين الضم والكسر" (السامرائي ، 1981 : 77) .

وعند تعليقه على القول ، حَضِرَ القاضي يحضُرُ ، و(فَضِلَ – يفضُلُ) وهو غريب ، ووجه الغرابة ان يأتي الفعل مكسور العين ومضمومها في المضارع : أنه وزن قديم ، ولعله كان شائعاً في العربية قبل أن تتجه هذه اللغة إلى القياسية والضبط ، فثبت الشائع ، وهجر القليل ، ولكن مع هذا الهجران ، فقد تبقى بقية (السامرائي ،1985 : 84-85)

وقد أشار إلى أن ابن جني (ت392هـ) ، فسّر هذه الظاهرة تفسيرا خاصاً سماه بـ(تركّب اللغات) ، إذْ أثبت وجوب خلاف صيغة الماضي وصيغة المضارع ، نحو : سلوته ، أسلوه ، ومن قال (سليته) قال (أسلاه) ، ثم يلاقي أصحاب اللغتين فسمع هذا من هذا ، وهذا لغة هذا ، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمه إلى لغته ، فتركّبت هناك لغة ثالثة ، كأن من يقول (سلا) أخذ مضارع من يقول (سَلِي) ، فصار في لغته (سلا يسلي) (ابن جني ، 1431هـ : 376/1) ، إلا أن السامرائي لا يقرّ بهذه المسألة ، ويذهب إلى أن التداخل شيء لا تقرّه طبيعة اللغة ، ويرى أن التفسير الحقيقى لهذه الظاهرة هو التفسير التأريخي ، أي أن الأفعال العربية قبل أن يكون لها نظام الأوزان الستة عرفتْ حالة من عدم الانتظام والاستقرار ، ثم جنحت مع مرور الزمان إلى شيء من النظام ، فانتهت إلى ما انتهت اليه (السامرائي ، 1979 : 31) . والتقسيم الأحدث لأبواب الفعل الثلاثي المجرد وترتيبه بحسب الترتيب المورفونولوجي أو ما يسمى بتناسل الصيغ على وِفق التحولات الداخلية على وِفق نظام الخفة والثقل للحركات (الأصوات) هو :

1-باب : (-َ ، -َ) 2- باب : (-َ ، -ِ) 3- باب :(-َ ، -ُ)

4- باب : (-ِ ، -َ) 5- باب : (- ِ ، -ِ) 6- باب : (-ُ ، - ُ) ، (عبد الستار البنا ، 2013 : 47-56)

فمبدأ تداخل اللغات الذي يعزو اليه السامرائي - استنادا إلى مقولة ابن جني – في تشكّل جزئي من أبواب الفعل الثلاثي ، قد نضج في عهد ابن جني نفسه، الذي خصص له بابا سماه (تركّب اللغات) (ابن جني ، 1431ه : 374/1 .) ، وقد اختلف فيه القدامى والمحدثون، فتارة يُسمى المتداخل شاذاً ، وتارة يُسمى المتعدد شاذاً ، أو متداخلا ، وقد يُسمى الشاذ متداخلا أو متعدداً ، وقد ذكر سيبويه أن ما جاء في الكلام على باب (كسر ضم) مثل (فضِل – يفضُل ، ومِتَّ – تموت)..عُدّ من الشذوذ (سيبويه ، 1988 : 40/4) ، على حين رأى فيه ابن السراج أن بناء (مِتَّ – تموت) يمثل تداخلا بين لغتين (ابن السراج ، 1996 : 281/3) .

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى أن تداخل اللغات يمثل مرحلة من مراحل الفعل في اللغة ، فمات منها ما مات ، و وصل إلينا ما بقي ، وهي تُعدُّ الأقلية الباقية من هذه المرحلة (مقدمة لدرس لغة العرب) (العلايلي ، (1938) : 182) ، الا أن ابراهيم أنيس يرى أن ما افترضه العلماء من تداخل اللغات شيء صعب تحققه (ابراهيم أنيس ، 1966 : 47) ، وذهب الدكتور حسام النعيمي إلى أن التداخل في اللغات كان نتيجة التلاقح والاحتكاك ، فهم وإن كانوا في أرضٍ واسعة إلا أنهم جماعة واحدة تربطهم روابط إجتماعية (النعيمي ، 1990 : 117-118) ، اما د.عبد القادر عبدالجليل ، فيرى أن نظرية الصرف العربي ، اعتمدت على السماع لذا كانت عُرضة للتداخل في أبوابها (عبدالقادر ، 1998 : 223)، ونرى أن أصل التداخل مداره الحركات ، وقد اختلف فيه القدامى والمحدثون في تسميته واجازته ورفضه ، إلا أن وجوده في العربية و وروده في القران الكريم كان حجة قوية على وجوده في العربية .

أما فيما يتعلق بأبواب الفعل فقد تناولها الباحثون المحدثون من زوايا متعددة ، و وجهات مختلفة تتلخص في الآراء الآتية:

- الرأي الاول : قصّروا القول وأوصدوا باب الجدال ، وحكموا بسماعية هذه الأبواب ، منهم : أحمد الحملاوي (الحملاوي ، 1999 : 20) ، و مصطفى الغلاييني (الغلاييني ، 1994 : 218/1) ، ورشيد الشرتوتي (الشرتوتي ، 1942 : 15)
- والرأي الثاني : يرى بأن الأبواب الستة التى اعترف بها الصرفيون لا تكاد تخضع لقاعدة واحدة ، ولا يعقل نسبتها للغة الموحدة التى نزل بها القرأن الكريم ، ويظهر أن الرواة قد تلقّوها من لهجات عربية متباينة خضعت كل منها لقاعدة خاصّة في اشتقاق المضارع من الماضي أو العكس- وبحسب رأيهم - فلا يعقل أن أفعالا على باب

(ضَرَبَ) ، وآخرين ينطقونها نفسها من باب (نَصَرَ) ، لأن شرط اللهجة في البيئة الواحدة الانسجام والاطراد

(ابراهيم أنيس، 1955 : 172)، وقد وافق السامرائي (ولو جزئيا معهم) . ويلتقي معه د. نهاد الموسى على أن التقعيد والتشعب الذي يعتري هذه المسألة مردّه في كثير من الأمور إلى اختلاف اللهجات (نهاد موسى،د.ن : 155-158)

- الرأي الثالث : يرى أن التنوع الحادث في أبواب الثلاثي لا تنم عن إختلاف اللهجات أو ثراء اللغة ، وإنما نابع عن فوضى الرواة في التقاط الرويات ، فضلاً عن ولعهم بجمع الصيغ النادرات (صبحي الصالح ، 1968 : 82) .
- الرأي الرابع : يرى أن تعدد الأبواب هو وليدة عملية التطور التاريخي للأفعال-في زعمهم- أن صيغة المضارع هي صيغة الماضي ، لأنها مأخوذة من المصدر مثلها ، فكان يجب ألا يكون هناك اختلاف بين الصيغتين في حركة العين ، ولكن مع مرور الوقت ، وتلاعب اللسان وقع اختلاف بينهما فتكونت الأبواب الستة ، ويرى أن الفعل مرّ بثلاثة أدوار : الاول كانت صيغتا الماضي والمضارع متشابهتين ، فوقع الاختلاف بينهما ، ثم اختص كل باب بمعنى أو معنيين أو أكثر وهو الدور الثاني، مثل اختصاص باب (عَلِمَ) بالعيب ، (كَرُمَ) بالغرائز..، ويرى أن التدوين وقف في وجه الدور الثالث ، وحال بين اكتمال واختصاص كل فعل بمعانيه (السكاكيني ، 1925 : 27-28) ، أما عبدالله العلايلي فذهب إلى أن الثلاثي وليد الأزمان المتباعدة في القدم ، ووليدة أطوار الفطرة ، الأمر الذي جعل كيانه ساذجاً ، ولكن العربي في عهد رُقيّه جنح إلى التنقيح فيها حتى تأخذ سبيل الاستقرار ، ولكنه لم ينته بها على الوجه الأكمل ، فبقيت الأفعال متجاذبة من دون التنقيح ، فأدى إلى مثارٍ من الاضطراب الواضح (العلايلي ، (1938) 168، 214) .

ومن المحدثين (منهم : أحمد الجواري : له بحث بعنوان (ضبط المضارع الثلاثي) (احمد الجواري ، 1403 ، و لمصطفى النّحاس : بحث بعنوان (عين المضارع بين الصيغة والدلالة) (مصطفى النحاس ، 1987) ، والطّيب البكّوش : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث (البكوش ، 1973) ، مَن يرى أن مشكلة الثلاثي تنحصر في البابين الأول والثاني (نَصَرَ-يَنْصُرُ- وضَرَبَ-يَضْرِبُ) ، وبعبارة أُخرى في الأفعال التى ماضيها على (فَعَل)، وقد طالب الطيب البكّوش بإخراج باب (فَعَلَ - يفْعَلُ) ، لانه مقيّد بوجود حرفٍ حلقي ، ويرى أن الحركتين الطبيعيتين هما الضمة والكسرة ، و اضطراب اللغة في هاتين الحركتين ،

وانعدام قاعدة الاختيار بينهما داخل في منطق اللغة، ومظهر من مظاهر نظامها الصرفي ،وليس شذوذا، أو اضطراباً اعتباطياً (البكوش ، 1973 : 92-93)

ونرى أن أبواب الأفعال الثلاثية تمثل قضية شائكة من قضايا الصرف العربي ، وهي مشكلة تواجه الكثير ممن يتحدثون بالعربية أو يكتبون بها ، وإن السامرائي والباحثين المحدثين عندما تناولوها كانوا متأثرين بالمناهج اللغوية الحديثة ، ومن زوايا محتلفة ، ونظريات متعددة إذْ تبقى آراؤهم وطروحاتهم في نطاق الرأي ، وهي افتراضات في أحسن الأحوال ، ولم تصل إلى حد المسلّم المقطوع بصحته،وكل باحث يفسره بحسب خلفيته الثقافية والفكرية،وهو عند السامرائي أوغل من ذلك بعض الشيء.

- بين المضّعف والمعتل

تواجه الباحث في كتب الصرف القديمة والحديثة مسألة (المضعّف والمعتل) في كثير من مسائل التصريف ، ويعد التضعيف من عوامل تطور اللغة العربية ،حيث مدّها بالألفاظ والصِيغ الجديدة (حسن حميد محسن ، 2009 : 171)، ولم تكن للغة العربية منه مندوحة ولابدُّ (مصطفى جواد ، 1965 : 57) ، ويعدُّ بعضهم الفعل المضعف من أقدم ما اُستعمل من الألفاظ العربية (حسن حميد محسن ، 2009 : 171) ، وبما أن الأفعال المضعفة تشكّل قدرا لا بأس بها من استعمالات اللغة ، لذا فقد بذل القدامى والمحدثون جهداً كبيراً في دراسة صيغها ومعانيها وتكوينها ، وقد كان للسامرائي آراء قيمّة فيها ومنها :

- **المضعف والأجوف :**

يرى أن الفعل الثلاثي المضعف وَلَّد على طريقة الإبدال والتعويض من الفعل الأجوف ، وقد أشار إلى أنه عندما تعقّب الأفعال الثلاثية المضعفة نحو : (كنّ – غبّ – صرّ)، توصل إلى أنه أصل لـ(كان – غاب – صار) (السامرائي ، (1983 (1) : 117)

يرى أن هناك أفعالاً معتلة جوف كثيرة ، لا سبيل إلى معرفة أصلها التضعيفي لفقدان استعماله وبعد العهد به فانقطعت الصلة ، وأصبح لمَحْ العهد بذلك من الأمور الصعبة ، حيث يراهن أن الأصل المضعف لكلمة (نار ونور) هو (نرَّ) ، غير أنه ضاع فلم يُستعمل ، ولأن هذا الأصل هو الذي ولّد مادة (نهر) العبرانية التى تعني الضوء ، ولا سبيل لمعرفة نهار العربية بغير هذا (السامرائي ، 1983 (2) : 197-198 .) .

فالدليل الذي ساقه السامرائي لمعرفة هذه الأصول المضعفة جملة مصادر احتفظت بها العربية لهذه الأفعال الجوف ، وفي بنيتها ما يؤيد هذا المذهب نحو :

الفعل	المصدر	الفعل	المصدر
كان	كينونة	جاب	جيبوبة
دام	ديمومة	غاب	غيبوبة
بان	بينونة	قال	قيلولة
صار	صيرورة	حال	حيلولة ، حؤول ، حول (السامرائي ، 1997 : 230)

وهذه المصادر – بحسب رأي السامرائي – تشير إلى هذا الأجوف الذى جاء من المضعّف فـ(الألف) في صورة الماضي ، و(الياء والواو) في صورة المضارع تعويض من الفعل المضعّف ، والباحث في اللغة العبرية يجد شيئا من هذا أيضاً ، فمادة(فرّ) تصبح فرور،كما تصبح (فرّ) في العربية (فار) التي تحتفظ بالفكرة المعنوية في فرَّ(السامرائي ، 1983 (2) : 198) .

يرى السامرائي أن الحرف الثالث الطارئ على طريقة التضعيف زيادة في الكلمة وليس بأصل ، والدليل الذي استند اليه السامرائي : ذلك أن أحد هذين الحرفين يتغير على طريقة الإبدال ، مثل : كنّ العربية ، وكنن العبرية تصبح كهن (السامرائي 1983 (2) : 197) ، ويرى أن الإبدال وسيلة لإيجاد معاني جديدة مع إبقاء شيء أو صِلَةٍ من المعنى في المستحدث الجديد لمحاً للأصل ، ففي مادة (كهن) مازالت فكرة الاستتار والخفاء موجودة ، ومادة (درّ) تصبح دهر العربية ، وكذلك في العبرية والفكرة في الدهر هي الدوران ، ومن أجل هذا شبهوا الدهر بالفلك لأنه يدور (السامرائي ، 1983 (1) : 117).

السامرائي عند تطرقه إلى الأصول اللغوية بين المضعّف والمعّتل الأجوف الثلاثي ، فإنه أشار إلى نوعٍ من التغيير في بنية الكلمة يُطلَق عليه(التاريخ الداخلي) للمفردة اللغوية ، وهو الذي يدرس التغييرات التي تدخل على البنية اللغوية خلال تطور اللغة . (الهاشمي ، د.ن : 9) ، أو تحويل أول المثليين أو قلبهما إلى حرفٍ من حروف اللين ، وهذا الإبدال له تأثير كبير في بنية الكلمة ، فالمادة الأصلية تحمل المعنى الأصلي ، وبعد الإبدال والتغيير تحمل معنى جديداً مما يوحي بأن الصيغة المبدلة قد استقلّت عن صيغة الأم ، وهو ما أشار اليه السامرائي ، وقد اهتم الصرفيون القدامى والمحدثون على حد سواء بدراسة تلك الابنية ، حيث أشار اليه ابن جني قائلاً :" في اللغة ألفاظ يتوإلى فيها التضعيف ، واعتلال الأوّل من المثلين جميعا" (ابن جني ،

1431 : 67/1)، وذكر مجموعة من الأفعال في هذا المجال ما تقاربت معانيها ، وتشابهت ألفاظها للفعلين نحو : (فرّ : يفرّ وفار يفور) (ابن جني ، 1992 : 26-27) ، وأشار إلى ذلك الأزهري (ت379 هـ) في قوله تعإلى { فأزلّهما الشيطان عنها } (البقرة / 36) قائلا : من قرأ (فأزالهما) فهو من (زال يزول) ومعناه: فنحاهما ، ومن قرأ: (فأزلّهما) فهو من زللت أزلّ ..(الأزهري ، 1991 : 147/1) ، وذكر الراغب الأصفهاني (ت502 هـ) أن الفعل (حاق) أصله (حقّ) في قوله تعإلى { وَحاقَ بهِمْ ما كانوا بِهِ يَسْتَهْزِئونَ } (النحل / 34) .وأصله (حقّ) ، فقلب نحو: زلّ وزال . (الأصفهاني ، 1412 : 266) ، فيُلاحظ المعنى ذاته للفعلين سواء أكانا من(أزلّ أو زلل)، ما يعني أنّ كلا الفعلين يحمل الدلالتين، وأنه يمكن أن يكونا قد أُشتق أحدهما من الآخر .

ومن المحدثين الذين تطابق آرائهم مع السامرائي : فارس الشدياق الذي عدّ الفعل الأجوف متأتٍ عقب المضاعف مثل (طبّ – وطاب ، ضرّ- و ضار) (الشدياق ، 1284 : 184)

من المفيد الإشارة إلى أن بعض الصرفيين ممن غال وألحق الفعل المضعّف بالمعتل ، مع أن حروفه جميعها صحيحة ، والسبب في وجهة نظرهم أن حروف التضعيف يلحقها الإبدال (التفتازاني ، 1997 : 93) ، كما أشار اليه السامرائي ، ويسمى هذا التغيير من الفعل المضعف إلى المعتل بـ(قانون المخالفة ، Dissimilation) "وهي عبارة عن إبدال أحد الحرفين المتماثلين ، في صيغة (فعَّلَ)،حرفاً يغلب أن يكون من الحروف المائعة أو المتوسطة(ل،م،ن،ر) "(رمضان عبد التواب ، 1999 : 270)، وقد أشار اليه علماء الصرف القدامى ، وعبّروا عنها بمصطلحاتهم (كراهية التضعيف أو كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد) (رمضان عبد التواب ، 1999 : 195) ، إلا أن المبرّد يرى أن حذف أحد الحرفين المكررين ومد الحركة التى قبل الحرف المكرر في الأصل ظاهرة لهجية ، وليست قاعدة مطردة (المبرّد ، 1431ه : 246/1) غير أن هناك من علماء العربية المحدثين ، من أنكر ظاهرة الإبدال بين الحروف المضعفة الصامتة ، بالحروف الصائتة وعزوا ذلك إلى أن الحقيقة اللغوية لا تقبل أن يُقلَبَ الحرف الصامت بالصائت ، نظراً للتباين في طبيعتهما (عبدالصبور شاهين ، 1980 : 168) ، فالإبدال -طبقاً لتوجهاتهم- لا يحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة (عبدالصبور شاهين ، 1980 : 186) ، وهذا يعني عدم القبول –بحسب رأي المحدثين- ، وبالتالي إبطال نظرية الحذف لأحد الحرفين المدغمين ، ومدّ الحركة التي تسبق الحرف المحذوف لتصبح صائتاً طويلاً ، على حين عدّ آخرون هذا التغيير في بنية الكلمة ظاهرة متعلقة بالنبر لا غير ، إذْ يتحول من (النبر التضعيفي) إلى (النبر الطولي) في الصيغة الصرفية (عبد القادر عبد الجليل ، 1998 : 114).

- **المضعّف والناقص .**

يرى السامرائي أن هذا التحول من المضعّف إلى المعتل لا يقتصر على الفعل الأجوف ، بل أن هناك دلائل يشير إلى أن من الفعل الناقص ما جاء من المضعف على طريقة فكّ التضعيف ثم التعويض ، فمدّ الفتح في الآخر حتى يصبح ألفاً وبهذا استحال الفعل رباعياً ناقصاً مع بقاء التضعيف في عينه،ومن هذه الأفعال الناقصة التى كان لها مضعّف في معناها:(ربي وهو من ربّ)– و (ذرّي وهو من ذرّ) (السامرائي ، 1983 (1) : 118). وطبقاً لرؤية اللغويين فإن الأفعال المشتملة على أصوات المد الطويلة (الألف والياء والواو)، هي مواد متطورة من مواد أخرى بحكم أن هذه الاصوات ليست من صلب الفعل ، وليستْ أحد عناصر الجذر ، وإنما هي متحركة عن صامت (محمد صالح توفيق ، 2007 : 209-254)، كما نلاحظ ان صيغة المضعف تشتمل على صوتين مثليين ، فيُقلَبُ احدهما غالبا إلى صوتٍ ليّن ، كما أشار اليه السامرائي لتتم المخالفة بين المثليين ، وفي الغالب يكون هذا الصوت هو الياء (المبرّد ، 1431ه : 246/1) ، وهذه المسألة تؤيدها اللهجات العربية القديمة من أنها مالت في الأفعال المضعفة إلى المخالفة ، من ذلك قبيلة تميم تقول في (يملل- يملّي ، و يفضض- يفضّي)..(المطلبي ، 1984 : 195)

لذا نرى أن الأصل في الإبدال أو الحذف هو لطلب الخفة في النطق ، والوضوح السمعي لأصوات العلة عن الصوامت ، ونرى أن الحذف أقرب إلى المنهج الصوتي ،لأن توليد أفعال معتلة الوسط تنتج بحذف عين الفعل المضعف -أي الحرف الأول من الحروف المتماثلة- وإشباع حركة المحذوف إلى حرفٍ مماثل لحركة الحرف المعتل ، لأنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحذف وهي بعضه (ابن جني ، 1431 : 17/1) ، والحركات أبعاض حروف المدِّ أو اللين (ابن جني ، 1431 : 18/1) ، فضلاً عن أن هذا الانتقال من الفعل المضعف إلى الأجوف كان لحاجة العربي الذي كان يعيش في صحراء مترامية الأطراف،حتى يتمكن من مدّ الصوت،وهذه الخاصية لا يوفّرها الفعل المضعف (ناظم علي عبادي ، 2021 : 112-140)

- **الفعل بين الثنائية والثلاثية :**

يذهب السامرائي إلى أن مبدأ الثلاثية في أصل الأفعال العربية هى مرحلة تكميلية ، وليستْ أولية ، ويرى أن هناك مرحلة كان فيها الأصل في الفعل العربي ثنائياً ، ثم تطّور هذا الثنائي إلى الثلاثي الذي صار ميزة من مزايا العربية واللغات السامية (

السامرائي ، 1997 : 229) ، وقد اتخذ السامرائي دلائل يستضيءُ بها في هذه السبل ويقول : إن كثيراً من المعاني تؤدى بحرفين ساكنين ، ومن أمثلة ذلك الحروف العربية ، فحروف الجر مثلاً وجلّها تتألف من حرفين صامتين مثل:(من -عن- في..) ، وتؤدي معاني كان حقها أن تؤدى بفعل ، وأن الباحثين فطنوا في الأساليب وقالوا : جاء فلان على الجواد ، أبلغ من قولهم : جاء راكباً جواداً ، جريا على القاعدة المشهورة (البلاغة الإيجاز)(السامرائي 1983 (2) : 196) .

إذ يرى أن هناك مواداً مثل (كن- جن- فر- در)، تؤدى بحرفين صامتين ، فاستحالت بالتضعيف إلى الثلاثي في العربية والعبرية ، فهذه المواد تؤدي المعاني بحرفين وهي بحرفين ، وما الحرف الثالث- بحسب قول السامرائي – الذي لصق بها كَسَعَا(*) (Suffixes) (استعمل السامرائي لفظة (كَسَعَ) بمعنى اللاصقة التي تلحق آخر الكلمات والمعنى اللغوي لها هي (إذا ضرب برجلهِ على مؤخرهِ أو بيدهِ) (ابن فارس ، 1979 : 177/5) ، إلا لغاية إكمال الإثنين ، وصيرورتها على ثلاثة ، ويرى أن هذه المرحلة الثلاثية المتأخرة بالنسبة للأولى ، والأمد بينهما واسع طويل (السامرائي ، 1983 (1) : 117) .

وبذلك يتوصل السامرائي إلى القول : بأن هذه الأفعال تُشْعِر بالثنائي القديم الذي ابتدأت به الألفاظ العربية ، ثم انتقلت إلى مرحلة الثلاثي التي صارت من ميزان العربية كما هي الحال في سائر اللغات السامية (السامرائي ، 1983 (1) : 119) .

و مسألة أصول الكلمات من المسائل التي أثارت جدلا كثيراً بين أوساط الصرفيين وعلماء اللغة سواء أكان في القديم الذين يرون أن الأصل في جذور الكلمات العربية ثلاثي الأصل ، وإذا ورد بعض الأصول الثنائية في البناء ، حاولوا ردها إلى أصول ثلاثية ، ويستند معظم القائلين بالثنائية إلى بعض آراء الأوائل ، فقد تطرق الخليل(ت 175 هـ) إلى ظاهرة الثنائية وربط بينها وبين النظرية الطبيعية (الفراهيدي 1431 : 62/1) ، وقد اتخذ ابن دريد (ت321ه) أصلا للأنواع الأخرى من الأفعال (ابن دريد ، 1987 : 53/1) ، ومثلهما فعل ابن فارس(ت 395 هـ) في معجمه عندما أرجع أصل الألفاظ الثلاثية إلى أصل ثنائي ، بل لعل تسمية معجمه بهذا الإسم تصب في هذا المنحى ، فمثلا : يردّ أصل باب القاف والطاء وما يثلثهما إلى معنى (القطع) ، (ابن فارس ، 1979 : 101/5) ، وأما في العصر الحديث ، ومن أبرزهم : أحمد فارس الشدياق (ت1878م) حيث بنى عليه كتابه المعجمي (الشدياق ، 1284 :45) ، وجرجي زيدان (جرجي زيدان ، 1904 : 45) . وأنستاس الكرملي (أنستاس الكرملي ، 1938 : 44 ، مرمرجي الدومينيكي (مرمرجي الدومينيكي ، 1936 : 375) ، فحاولوا ردَّ الجذور الثلاثية كلها إلى جذور ثنائية معتمدين على التشابه الدلالي بينها ،كما تطرقنا اليه عند السامرائي في مسألة المضعف والمعتل ، وهولاء يقدمون معطيات تؤيد نظريتهم الثنائية : بأن العلماء القدامى يرجعون الفعل الثلاثي المضعف (ردّ) في الثنائي وأطلقوا عليه تسمية الثنائي المضعف ، ويرى هؤلاء أن وجود ألفاظٍ ثلاثية كثيرة تشترك أكثرها بحرفين تحمل معنى عاماً واحداً مثل: جزّ، جزا، جزر ، جزع ، جزل ، جزم (بمعنى القطع) ، فضلاً عن ذلك فإن اللغة –أساساً- قد نشأت من حكاية الأصوات مثل (حرَ ، دبّ ، دفّ ، دقّ) وهي أصوات ثنائية ، وعلى رأي أغلب العلماء فإن اللغة تبدأ لغة بسيطة ناقصة ثنائية الأحرف ، وبعد ذلك تنمو وتتطور وتحتاج إلى توسعة معانيها ومفرداتها أي تتكامل فتصبح ثلاثية أو رباعية (مؤيد حسين منشد ، 2016 : 70) .

في المقابل يذكر أهم الأسباب التي دعت إلى القول بالأصل الثلاثي للغة : كثرة الألفاظ الثلاثية وخفتها واعتدالها ، ذلك لأنه حرف يُبتدأ به ، وحرف يُحشى به ، وحرف يُوقف عليه (ابن جني ، 1431 : 56/1) ، فضلاً عن امتناع دخول الكلمات الثنائية في أصل الوضع في علم التصريف ، فلم تصلح أن تكون أصولا لغيرها من المفردات الداخلة فيه ، وليس من الراجح أن تكون: (قد) أو (هل) أو (من) أصولا للمفردات الثلاثية والرباعية والخماسية ، وعندما احتاج الصرفيون إلى ميزان صرفي لوزن المفردات والصيغ ومعرفة أحرفها الأصول من الزائدة ، فقد وضعوه على ثلاثة أحرف ، ولم يضعوه على حرفين فقط ، وبناءً عليه فقد إستعملت اللغة العربية المفردات الثلاثية أكثر من غيرها ، وهو ما يرجّح كونها أصلا لغيرها ، أو أدلَّ الأصول المتمكنة في العربية (ناصر حسين علي ، 1989 : 68-72)

بذلك نرى ان حجج مذهب القائلين بالثلاثية أقرب إلى الموضوعية وأشبع للقريحة اللغوية المنتمية إلى روح اللغة ، وهذا يخالف مذهب السامرائي المؤيد لتحقق النظرية الثنائية في أصل الكلمات العربية المستنبطة في فكرة نشأة اللغة عن طريق نظرية المحاكاة .

إذْ زعم أصحاب هذه النظرية بثنائية الأصول ، وهذا لا يتفق مع معنى هذا الأصل الثنائي ، فكلمة(القطّ)تعني القطع لكنها بعيدة كل البعد عن معاني الكلمات (قطر،قَطن،قطو..) (مؤيد حسين منشد ، 2016 : 70) ، وأن تسمية الثلاثي المضعف بالثنائي المضعف قصد منه الترتيب لا الاعتقاد بالثنائية ، ولأنهم أشاروا إلى أنه ثلاثي. والأمثلة التي ساقها السامرائي و علماء اللغة

المنادَون بالثنائية قليلة جداً ، وتكوّن نسبة ضئيلة من المادة اللغوية . وأن أصحاب النظرية الثنائية يختارون ما يؤيد وجهة نظرهم ويغفلون المعاني الأخرى للكلمة .

الأفعال الرباعية

تباينتْ آراء الصرفيين حول الفعل الرباعي ونشأته ، فمنهم من رآه أصلاً قائماً بذاته من حيث التشكيل الصوتي و البناء الصرفي ، ومنهم من رآه منحوتاً من كلمتين ، وآخرون من المتقدمين والمتأخرين عدّوه حلقة مطورة عن الثلاثي ، في خضم التطور الحتمي للغة .

فالبصريون ذهبوا إلى أصالة الفعل الرباعي ، وتناولوه في ضوء مذهبهم القائم على أن أصل الكلمة العربية متعدد ، وأن جذور الأفعال المتبناة في التصريف العربي يكون ثلاثياً أو رباعياً ، على حد تعبير سيبويه (ت180ه) :" هذا باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة ، فأما (جَعْفَرَ)فمن بنات الأربعة ، لا زيادة فيه ، ولا حروف الزوائد التي تجعلها زوائد بثبت ، وإنما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه ، كما أن بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيه ، وأما (سفرجل)فمن بنات الخمسة ، وهو صنف من الكلام ، وهو الثالث ، وقصته كقصة (جَعْفَرَ) (سيبويه ، 1988 : 328/4) ، وذهب ابن جني والسرقسطي (ت400هـ) إلى أن الأفعال التى لا زيادة فيها تكون على أصلين : أصل ثلاثي ، وأصل رباعي ، ولا يكون فعلٌ على خمسة أحرفٍ لا زيادة فيه (ابن جني ، 1954 : 18/1 ، (السرقسطي ، 1975 : 55/1) ، وحجة البصريين أنه " لا يخلو الزائد في (جَعْفَرَ) من أن يكون (الراء أو الفاء أو العين أو الجيم)فإذا كان الزائد هو الراء فيجب أن يكون وزنه (فَعْلَر)،لأن الزائد يوزن بلفظه ، وهكذا (الانباري ، 2003 : 793/2-794) .

أمَّا الكوفيون فتحججوا بمزية الاشتقاق من إرجاع اللفظ إلى الأصل الواحد بتوليد لفظ من لفظٍ ، وهو منهج معتبر يحتكم إليه الصرفيون في تناولهم للكلمة العربية ، فذهبوا إلى أنَ نهاية الأصول ثلاثةٌ ، فكلُّ ما زاد على ثلاثة أحرفٍ فِيه زيادةٌ ، فالرباعي مزيدٌ من الثّلاثي بحرف ، والخماسي مزيدٌ بحرفين ، واحتجَّ الكوفيون على قولهم هذا بوزن (جَعْفَر)(فَعْلَل) ، ووزن (سَفَرْجَل)(فَعَلَّل) ، ويقولون أنَ مِثالهما (فاءٌ وعينٌ ولامٌ واحدةٌ) ، فَعُلِم بأنَ إِحْدى اللَّامين في وزن(جَعْفَر) زائدةٌ ، واللامان في وزن(سَفَرْجل) زائدتان ، فدلَّ على أنَ في(جَعْفَر) حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين ، وأنَّ في سَفَرْجَل حرفين زائدين (الانباري ، 2003 : 793/2) ، وامتدَّ خلاف المتقدمين في الجذر الرباعي إلى المتأخرين ، فكثرت مناقشتهم لهذا الجذر، فالمحدَثون كانت لهم أقوالٌ متعدِّدةٌ في نشأته ، ولكن الاختلاف يكمن في طريقة تطوره من هذا الثلاثي ، وقد اتخذتْ دراسته على أيديهم منحنى جديداً لاعتمادهم على الدِّراسات السَّامية المقارنة ، وإن كانوا في الغالب لا يَخْرجون عن رأي الكوفيين) .

أما السامرائي فقد نظر إلى الرباعي نظرة مختلفة ، حيث يرى أن الصرفيين القدامى أسهبوا في مادة الفعل ، فبحثوا في الفعل الثلاثي وابنيته،ثم بحثوا في الرباعي المجرد وابنيته الغريبة،إلا أنه فاتهم أن يبحثوا في كيفية بناء هذه الأفعال، وكيف تشتق ؟ وهل كان الثلاثي أصلاً أو الثنائي ؟ وما علاقتهما بالرباعي ؟ كل هذا -بحسب رأي السامرائي- أغفله الأقدمون ، لذا دعا المحدثين أن يُتمموا ويكملوا ما لم يتعرض له الأقدمون غير أنه أشار إلى أن ابن فارس (ت395 هـ) قد شذَّ عن الأقدمين ، وقد أشار إلى بناء الرباعي على العموم في الأفعال والأسماء، كما سنتطرق اليه لاحقاً (السامرائي ، 1983 (1) : 133).

هذا وقد اتبعَ السامرائي مذهب الكوفيين- أسوة بالمحدثين-، فذهب إلى أن معظم مفردات العربية ثلاثية ، وقد بيّن أن بناء الرباعي جاء بطرقٍ متعددة منها :

- إضافة ميم ذيلاً أو كَسَعَاً (suffixes) كقولنا : حرجم ، صلدم ، زرقم..(السامرائي ، 1972 : 108) ، ويرى أن زيادة الميم في آخر الكلمة مما جرت عليه العربية طبيعة ، وذلك لأن الميم مما يحسن أن يُوقف عليه ، فضلاً عن أنه يدل على المبالغة مثل (سرْطم) (السامرائي ، 1983 (1) : 148-149) .

- والاستفادة من التنوين كما في الـ(ضامن و تضامن) والأصل هو (تضام) ، فضلا عن الاستفادة من فك الإدغام في المضعف والتعويض من الحرف الأول المضعّف حرفاً أخر هو النون مثلاً كقولهم : (جندل) وهو من (جدّل) ، و(قنطر) من (قطّر) ، والاستفادة من الشين كَسَعَاً (suffixes) في الفعل في اللسان الدارج : حركش ، وهو لم يصبح فصيحا بعد ، والشين التي تذيل في الأفعال متقطعة من (شيء) ، فقول العامي : (دكش) يريد دقَّ شيئاً ، وكقولهم : (تلاشى) وهو مركب منحوت من (لا) و (شيء).

- وربما خرج العامي من الشين إلى الجيم لفائدة معنوية ، فقوله : (صخرج) إثبات لما فيه قوة الصخر وطبيعته ، ومنه (صفرج) إثبات لما فيه شيء من الصفرة (السامرائي ، 1983 (2) : 73-74) ، ويرى أن هناك طريقة من طرائق صوغ الرباعي وهو

اشتقاقه من أسماء الأعيان كما اشتق (خردل) من الخردل ، و(فلفل) من الفلفل ، و (نرجس) من النرجس ، .(السامرائي ، 1972 : 111).

بذلك يرى السامرائي أن الوضع والاصطناع قد فشا في الابنية التي على أكثر من ثلاثة حروفٍ ، فضلاً عن افتقار غريب الأبنية إلى شيء من تناسق الأصوات وانسجامها ، وأشار إلى ذلك بقوله :" أغلب هذه الأفعال من النوادر الغرائب التي قبعتْ في بطون المطولات من كتب اللغة ، ألا ترى أن احرنجم واجلوذ.. مواد تعاقبتها العربية ، وصارت شواهد يؤتى بها من كتب اللغة ، وكتب الصرف ، وسبيل هذه الأفعال الرجوع إلى الرباعي " (السامرائي ، 1983 (1) : 200-146-140)

وقد تحدث عن الفعل الرباعي في اتجاهين :

- الاتجاه الأول : تمثَّل في تعرضه للأفعال الرباعية الواردة عند ابن فارس في معجمه (مقاييس اللغة) ، وقد ناقش مطولاً موضوع الأوزان الرباعية في العربية الفصحى وخصّ بذلك احمد بن فارس على نحو واضح لأنه شذٍّ عن الأقدمين ، عندما أشار إلى بناء الرباعي على العموم في الأفعال والأسماء كما أسلفنا .
- الاتجاه الثاني : تمثَّل في دراسته للأفعال الرباعية في العامية العراقية ، وقد بوّب السامرائي المواد على النطام الأبجدي ، وقد شرح كيف تمت هذه الابنية ، والتطور الذي عرفته على وِفقَ طريقة المخالفة الصوتية ، واستشهد على ذلك بأمثلةٍ عديدة منها : (خريش) والباء مبدلة فيه من الميم ، والأصل خرمش والراء فيه زائدة ، والأصل خمش وربما كانت الراء تعويضاً من الميم في (خمّش) بالتشديد بعد فكّ الإدغام ، ومعنى الفعل لا يخرج عن معنى الثلاثي (خمش) ، فيقولون : خرمش الصغير بأظافره كما يخرمش القط (السامرائي ، 1983 (1) : 151-183)

فلم يختلف السامرائي عن المحدثين ،عندما ذكر أن الرباعي لا يخرج عن أن تكون بالزيادة على الجذر الثلاثي ، أو عن طريقة الإبدال ، أو أن يكون مأخوذا من الأسماء ، كما تقدّم ، ليتفق مع معظم اللغويين المحدثين (ومن أبرزهم أحمد فارس الشدياق (الشدياق ، 1284 : 11) ، و جُرجِي زيدان (جُرجِي زيدان ، 1904 : 96-99) ، و مرمرجي الدومنكي (مرمرجي الدومنكي ، 1947 : 150)،و وأنستاس ماري الكرملي (ماري الكرملي ، 1938 : 141 ، و عبدالله العلايلى (عبدالله العلايلى ، 1938 : 131) .

وعليه نتوصل إلى أن هناك شبه إجماع بين المحدثين- ومعهم السامرائي - الذين تأثروا بالدراسات المقارنة على أن الثلاثي أصل للفعل الرباعي ، والأصول الثلاثية بدورها قابلة للردّ إلى أصول ثنائية ، ولو بعد كدٍ وعناء ، إلا أن هناك فِئة من المحدثين يرون أن الاتجاه العام لتطور البنية يسير نحو الاختصار والاختزال ، لا نحو التكثير والتضخم ، وأن الصورة الكبيرة هي أصلٌ .

ولكن مع مرور الزمن يميل إلى الأقصر ، وقد مثّل ابراهيم أنيس بكلمة (الخَبَرْنَج) بمعنى الناعم من الأجسام وهي كلمة مناسبة للكلمة الحضرية ، ولكن مع مرور الوقت أُجمِلَ استعماله في العصور المتأخرة ، لأن الاتجاه العام في تطور البنية كان نحو البنية القصيرة (ابراهيم أنيس ، 1959 : 168) .

أما هنري فليش فيرى أن اشتقاق الفعل من الرباعي لم يُدرس حتى الآن دراسة عميقة ، فيرى أن أصل الرباعي يظهر أحيانا تطوراً لأصل ثلاثي ، وذلك بتكرار الصامت الأول بعد الصامت الثاني ، نحو : قرقب ، أو بمخالفة تضعيف صيغة (فعّلَ) ولاسيما الأصوات الشفوية ، والأسنانية ، والحنكية ، نحو : (خمّش) تصير (خرمش) و(جدّل) يصير(جندل) (هنري فليش ، د.ن : 195) ، ويشير رمضان عبدالتواب إلى أن هذه الطريقة من طرق خلق الرباعي فلم يفطن إليها اللغويون القدامى ، وهي طريقة (المخالفة الصوتية)(رمضان عبد التواب ، 1999 : 305)

لذا نرى أن المذهب الكوفي الذي تبناه أكثر المحدثين هو الراجح ، وعلى الخصوص أن ظاهرة (المخالفة الصوتية) بمفهومها العلمي الحديث تقدّم التفسير لما ذهب اليه بعض القدامى في أحرف الزيادة ، أي أن قول بعض الكوفيين الذين قالوا بالزيادة في الرباعي من غير أحرف الزيادة في (سألتمونيها) ، إلا أن هذه الظاهرة شابها كثير من التكلف والغلو ، أما فيما يتعلق برأي ابراهيم أنيس الذي أشار إلى أن اللغة تميل إلى الإيجاز (ابراهيم أنيس ، 1959 : 168) ، فلا نستطيع تعميم هذه النظرية ، لأن هناك كلمات رباعية كثيرة فاقت الشيوع من ثلاثياتها مثل : (زغرد-غرد) و(عربد-عرد) - مع أن النظريات الصوتية تؤكد ماذهب اليه في سفر تطور اللغات – ونرجع هذا التداخل إلى النقص الحاصل في جمع أصول اللغة سماعاً ومن ثم قياساً ناقصاً عليها.

- الأوزان التقديرية

سيطرت فكرة الأصول على أذهان الصرفيين القدامى ، في التعامل مع بعض الأنواع من أوزان الأفعال ، وقد حاول القدامى حشر مختلف الأمثلة تحت قاعدةٍ أو نظامٍ واحدٍ ، فرجعوا ما لا ينطبق عليه قواعدهم من الأفعال الثلاثية إلى (ف-ع-ل) (كمال بشر ، 1969 : 110-131) ، وقد أُدرج هذا المنهج تحت ما يُسمى في علم اللغة الحديث ، بمبدأ وحدة الأنظمة (Monosystemic

prineiple) ، وهو منهج تعوزه الدقة في التطبيق على مثل هذه الحالات ، وهو مؤدٍّ إلى تشتت الأحكام ، والتعسُّف والتأويل (كمال بشر ، 1999 : 166) .

ومن هذه الأبواب : أبواب الأجوف ، والناقص ، واللفيف ، فيقولون في تصريف الفعل (قال) ، أن اصله : قَوَلَ ، تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها فقبلت ألفا ، و (غزا) أصلها غَزَوَ ، ففُعِل بالواو ما فُعِل بسابقها ، وهذا التأويل من قبيل تأويل القدامى ، إلا أخذاً بمبدأ العليّة كما عند أرسطو ، وأن قولهم أن (قام) أصلها : (قَوَمَ) ، من تعليلات الصرفيين ، كي يستقيم أمر (قام) مع الميزان الصرفي (فَعَلَ) الذي اتخذوه مُسبقاً ميزاناً للأفعال الثلاثية جميعها (رضوان ، 1976 : 113-114)

فالقدامى يذهبون إلى أن صيغ الأفعال المعتلة في المجرد الثلاثي هي صيغة متطورة عن أصول أو أشكال أخرى افتراضية أي (قال) أصلها (قَوَلَ) ، ولكنّهم لا يرون أن هذه الصيغ كانت معتمدة في الاستعمال اللغوي في مرحلة من المراحل ، وهو ما أشار إليه ابن جني صراحة في قوله :" وإنما معنى قولنا (أنه كان أصله كذا) أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمن كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر " (ابن جني 1431 :256/1 .)

ويصفون هذا التغير في بنية الفعل بأنه إعلال بالقلب ، حيث يقلب حرف العلة (الواو أو الياء) ألفاً ، ويفسرون هذا التغير بتحرك الواو والياء بعد حركة الفتحة ، ويرون هذا سبباً كافياً لتغير بنية الفعل و اختفاء صوتي شبه الحركة (الواو والياء) ، وقد أشار سيبويه إلى أن (الواو والياء) إذا تحركتا بأي نوع من الحركات وسبقتا بفتحة قلبتا ألفا (الحجي ، 2008 : 223) .ومنهم من قدّم تفسيراً آخر هو أقرب إلى المنهجية العلمية ، إذْ جعل الجانب الصوتي سبباً في تغير بنية الفعل ، فابن عصفور يرى بأن :" (فعَل) قُلِبَتْ(الواو)فيها ألفا لاستثقال حرف العلة،مع استثقال اجتماع المثلين ، أعني فتحة الفاء وفتحة العين. فقالوا في قوَم وبيَع :قام وباع،فقلبوا الواو والياء ألفا،لخفة الألف وليكون العين حرفا من جنس حركة الفاء (الإشبيلي،197 : 438/2) .

ونتلمس وجود تناقضٍ في تعامل القدامى مع صيغ هذه الأفعال المعتلة ، حيث افترضوا لها أصلاً عللوا من خلاله الصيغة المستعملة ، ثم ذهبوا إلى أن هذا الأصل لم يكن مستعملاً إنما هو من سبيل الافتراض العقلي.

هذا وقد فسّر بعض المحدثين تحوّل (الياء والواو) إلى الألف ، في ضوء نظرية التطور ، فذهبوا إلى أن الفعل الأجوف ، مرَّ بمراحل تطورية لخّصوها بما يأتي :

- أولاً : مرحلة الصحة ، أي أن أصل هذه الأفعال كان صحيحاً ثم تطور إلى مرحلة العلة ، ويؤيد افتراضهم بقاء كثير من الصِيغ القياسية في باب (فَعِلَ) مثل : حَوِرَ-حَوِلَ...، حيث احتفظت هذه الصيغ بشبه الحركة الواوية واليائية في بنائها (منصور العمر ، 1998 : 145)
- ثانياً : مرحلة التسكين (أو ضياع الحركة)، وفي هذه المرحلة تضيع حركة حرف العلة طلباً للخفة ، فتصبح الأفعال (قال-باع)، على الصورة التالية : (قَوْل-بَيْع) ، بالتسكين (أثر القوانين الصوتية : 463) ، وقد أشار اليه ابن جني في الخصائص (ابن جني ، 1431 : 176/1) وفي هذه المرحلة تظهر الحركتان المزدوجتان (ya - wa)، فتقوم العربية بالتخلص من المزدوج الحركي الصاعد (ya - wa)، ولكن ليس بالتخلي عن شبه الحركة، بل عن الحركة نفسها ويسميها مرحلة التسكين. (بشار سيف الدين ، 2018 : 41))
- ثالثاً : مرحلة الفتح الخالص : ثم تليها مرحلة تفخيم الألف، لتصل الصيغة إلى الشكل النهائي المتمثل بحلول صوت المد محل شبه الحركة المحذوفة، أي (قال وباع) (بشار سيف الدين ، 2018 : 41)

أما السامرائي فيرى أنه ليس لدينا من دليل واقعي على أن أصل القديم لـ(قال - وباع)، هو (قول - وبيع)، بالرغم من أن المضارع (يقول- يبيع)، وأن المصدر (قول وبَيْعَ)، ويذهب إلى أن (قال وباع)، ونظائرهما أصول ، ولم نقف على ما افترضناه ، بطريقة أشبه ما تكون بطرق الاستدلال الرياضي ، وذلك أنه وردت كلمات في العربية مثل (إغيل – أعوَل – إستحوذ ..) ، ولم تكن من ذلك بنية أخرى على طريقة التحويل ، أي لم تكن (أغال – أستحاذ..) ، اي لم يجر عليها ما جرى على (قال وباع) من الإعلال ، ويرى أن (قال وباع) ونحوهما أصل ، وليس لنا أن نقول أن (الواو والياء) ، هما صوتان صامتان قد تحولا إلى صوت صائت ، وهو حرف المد (السامرائي ، 1995 : 43-60) ، وقد عرض مئات الكلمات من ذوات الأصول اليائية والواوية ، ويرى أنه متصل باللغات أي ما يدعى في عصرنا بـ(اللهجات) ، وقد ايّد وجهته باللجوء إلى اللغات العامية ، حيث يقول " ذلك أننا نجد من يقول في العامية الدارجة (يزيد) وآخرين يقولون (يزود) ، و (تاه - يتيه) و (تاه – يتوه) ، ومن المعلوم أن القائلين بالياء غير القائلين بالواو ،وقد يكون القول الأول خاصا ببلد،أو إقليم ، والقول الثاني خاصا بإقليم آخر (السامرائي، 1993 : 219-223).

يرى السامرائي أنه ثمة أفعال سَلِمَتْ بنيتها في صيغة الماضي ولم تتعرض للتغيير أو الإعلال كما يطلق عليه القدامى نحو: (عَوِرَ و صَيِدَ) ، إلا أن أبا عثمان المازني (ت247هـ) ردّ هذه لحجة بقوله : " وأمّا قولهم : عَوِرَ يعْوَرُ وحَوِلَ يحْوَلُ وصَيِدَ يَصْيَدُ فإنما جاءوا بهن على الأصل لأنهن في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله . نحو:(ابيضَضْت واسوَدَدْت واحوَلَلْت)فلما كُنَّ في معنى ما لابد من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن ، ولو كنَّ على غير هذا المعنى لاعتللن " (ابن جني ، 1954 : 259)، فيعلل (المازني) عدم تغير شبه الحركة الواو والياء بأن معنى عوِرَ اعْوَرَّ الذي لا يحتمل الإعلال لسكون ما قبل الواو ، فجُعلت صحة العين (فَعِلَ) دليلا على الأصل في المعنى افعَلَّ (الاستراباذي ، 1982 : 98/3) وذهب أخر إلى :" إن وجود عشرين فعلا من الأجوف الواوي على وزن فعِل مثل حوِر يدل على أن ثبوت الواو فيها تمييزي ولا يمكن أن نخلطها بـ(خاف- نال) ، إذ كان من الممكن أن يقال : (خوِف ونوِل) لوكانت على وزن فعِل حقّا...فعشرون لا يكون شذوذا على ثلاثين وإنما يكون مظهرا آخر له مميزاته صرفيا ومعنويا" (البكوش ، 1973 : 140)

فبرأي السامرائي أن الخطا نابع من خلط العلماء القدامى، بين أصوات اللين أي المد، وبين كونها أصواتا صامتة (السامرائي ، 1987 : 79) ، ويعلق على مسألة (الرابعة و الثمانين) في أصل (قام – قوَم) بقوله : " وهذا النقل مما تصوره العلماء القدامى من أجل المنهج التعليمي ، وإلا فلمْ يثبت تاريخيا ، أن (قام) كانت (يقوم) في حقبة تاريخية قديمة ، ومثل هذا القول في (مقيم – مقام) ، وأصلهما (مُقوِم و مُقْوَم) ، وليس هذا بالمتحقق في التطور التاريخي ، وإنما صار اليه الصرفيون طريقة لإيصال هذا العلم القديم إلى المتعلمين على نمط قواعد مقررة (السامرائي ، 1994 : 174-175)

وأشار إلى أنه ليس لنا أن نقول : أن المد في (قال) آتٍ من الواو المتحركة والأصل (قول) وكذا في باع فإنها من بيع ، ويرى أن هناك بوناً شاسعاً بين مد (قال) والواو المتحركة في (قول) و(بيع) ، وعلى هذا فلا يصح أن يكون أصل (قال ، وباع) (قول ، وبيع) (السامرائي ، 1983 (1) : 110)

وعند السامرائي أن الواو المتحركة لا تختلف كثيراً عن الحروف الصامتة ، وقد صرح قائلاً " ولا أريد بكونها لا تختلف أن هذه من طبيعة واحدة ، أو قل أنها تنشأ نشوءاً واحداً ، وأن حيازها متفقة ، ولكنى أريد أنها كهذه الأصوات الساكنة ، وربما كان بسبب من هذا أن بين الواو المتحركة والباء والنون يقع كثير من الابدال نحو : نبه ونوه ، وقبّب ، وقوّب.، مثل هذا كثيراً ، ومثل هذا قد حصل للياء المتحركة ، ويتوصل السامرائي إلى أن حرف اللين أو المد إنما يحتفظ بهذه الصفة إن لم يكن متحركاً ، ومن هنا فإن الواو المتحركة ، والياء المتحركة شيء آخر ، وبهذا يتوصل إلى ان (قال) ليس أصلها (قَوَلَ) .. (السامرائي ، 1983 (1) : 111).

أما المحدثون فلهم تفسير مغاير لما رآه القدامى ، حيث ذهبوا إلى أن (الواو-الياء) صوتان لينان قد حذفا ولم يقلبا ألفاً كما ذكر القدامى ، ويفسرون هذا التغيير الصوتي في بنية الفعل الثلاثي تفسيراً مختلفاً أيضاً، وهو أن صوتي اللين (الواو -الياء) تسقطان في الماضي الأجوف إذا كان على وزن فَعَل ، وذلك لوجودها بين حركتين قصيرتين متماثلتين ، وتدغم الحركتان فتصبحان حركة طويلة هي الفتحة الطويلة ، نحو:(قَوَلَ يصبح قال) (البكوش ، 1973 : 141)، وقد ذهب بعض المحدثين إلى تفسيرٍ غريب لأصل الألف عندما ذهبوا إلى أن الفعل الأجوف بصيغة الماضي أصله ثنائي البنية (قُلْ)، أما في حالة المضارع (قول)، الناتج من إطالة الصوت الداخلي القصير في الجذر الماضي :(قُلْ- قُول)، مما يعني أن (الواو أو الياء) اللتين قامت من أجلهما أكثر قواعد الإعلال ليستْا حرفين أصليين في (قال- قول)، وأن هذه (الألف) لم تنشأ من انقلاب (الواو) في (قول)، بل أضيفت هذه الألف إلى الفعل من خارجه ، وأن هذه الألف في وسط الفعل (قال) هي الدال الممكن الوحيد على الشخص الغائب ، مثل الألف التى تلحق آخر الفعل للدلالة على المثنى ، وهذا يلغي فكرة الإعلال بالقلب من الأساس (احمد الحمو ، 1989 : 741-742)

نرى أن أصوات المد واللين تمثل إشكالية خاصة في اللغة العربية حيث تؤدي هذه الأصوات أدواراً مهمة على المستويات الصرفية والنحوية والدلالية، فمن خلال إبدالها وإعلالها تتغير الصيغ الصرفية للكلمة، كما تلعب دوراً في الإعراب فهي إحدى علاماته الفرعية، وكذلك تؤدي غرضاً دلالياً حيث تكون علامة للتثنية أو الجمع أو التصغير. ومما عمّق الإشكالية في هذه الأصوات هو اختلافها صوتا واتفاقها صورة ، حيث تشتركان بصورة الرمزين (و) و(ي) . والإشكالية فيهما : " لا ترجع إلى طبيعتها بقدر ما ترجع إلى طريقة معالجتها والنظر فيها... فعلماء العربية في دراسة (الواو-الياء) قد خلطوا أحيانا بين الصوت والرمز الكتابي، كما خلطوا من وقتٍ إلى آخر بين قيمها الصوتية ووظائفها الصرفية والنحوية ، كذلك خان بعضهم الحظ في التعرف بدقة على القيم الصوتية المختلفة لكل رمز من هذه الرموز الثلاثة" (كمال بشر ، 1998 : 134) .فيما ذهب بعض الأصواتيين إلى بيان شدة ارتباط المد واللين (الصوائت وأشباه الصوائت) ببعضهما ، ويقول احدهم : " إن العربية لا تكاد تفرق في نظامها الصرفي بين أصوات

المد الطويلة وأنصاف المد ، فهي تعد مجموعة فونولوجية واحدة ، هي (الألف والواو والياء)، من غير أن تنظر إلى الاختلافات في الكيفية Quality والكمية Quantity بين هاتين المجموعتين ، وهو أمر سوّغه النظام الصرفي، بسبب من ذلك التناوب القوي بين أصوات المد الطويلة وأنصاف المد في العربية أثناء التصريف (المطلبي ، 1984 : 222) .

لذا نرى أن الذي ذهب اليه السامرائي هو القول الراجح الذي تؤيده التجارب الصوتية ، وأن جزءاً من الإشكاليات المتعلقة بهذه الأصوات مرده إلى تعامل القدامى الخاطئ مع هذه الأصوات وأنهم نظروا إلى (الواو-الياء) على أنهما حرفان مثل أي حرفٍ من الحروف العربية ، على حين توصل بعض علماء اللغة المحدثين إلى أن (الواو -الياء) حركتان طويلتان ، وقد عوملتا معاملة النوع الواحد،على حين أنهما نوعان مختلفان كما أشار اليه السامرائي ، وذلك راجع إلى استخدام الكتابة العربية رموزاً مشتركة للواو والياء في حالتي المد واللين ، وبذلك أدى هذا إلى تخبط العلماء وتخريجهم بعض المسائل الصرفية والنحوية واللغوية تخريجات جانبتْ الدقة العلمية .

نتائج البحث

بعد هذا التطواف بالدراسة والتحليل بين آراء إبراهيم السامرائي الصرفية نقداً وتوجيهاً ،توصلنا إلى جملة من النتائج نجملها فيما يأتي :

1- تناول السامرائي أبواب الفعل الثلاثي من وجهات مختلفة متأثرا بالمناهج اللغوية الحديثة ، ويرى أن الأبواب الستة التي رتّبها الصرفيون ، بحسب كثرة ورودها لم تكن على هذا النمط من التصنيف التام ، ويذهب إلى أن تداخل اللغات شيء لا تقرّه طبيعة اللغة ،وأن التفسير الحقيقى لهذه الظاهرة هو التفسير التاريخي .

2- يرى أن الفعل الثلاثي المضعف وَلَّد على طريقة الإبدال والتعويض من الفعل الأجوف ، أن الحرف الثالث الطارئ على طريقة التضعيف زيادة في الكلمة وليس بأصل .ويرى أن هذا التحول من المضعّف إلى المعتل لا يقتصر على الفعل الأجوف ، بل أن الفعل الناقص جاء من المضعف على طريقة فكّ التضعيف ثم التعويض ، فمدّ الفتح في الأخر حتى يصبح ألفاً وبهذا استحال الفعل رباعياً ناقصاً مع بقاء التضعيف في عينه . وهو في كثير من هذه المسائل يتبع المذهب الكوفي .

3- يذهب السامرائي إلى أن مبدأ الثلاثية في أصل الأفعال العربية مرحلة تكميلية ، وليستْ أولية ، ويرى أن هناك مرحلة كان فيها الأصل في الفعل العربي ثنائياً ، ثم تطّور هذا الثنائي إلى الثلاثي الذي صار ميزة من مزايا العربية واللغات السامية .

4- نظر السامرائي إلى الرباعي نظرة مختلفة ، ويرى أن الصرفيين القدامى أسهبوا في مادة الفعل إلا أنه فاتهم أن يبحثوا في كيفية بناء هذه الأفعال ، وكيف تشتق ؟ وهل كان الثلاثي أصلاً أو الثنائي ؟ وما علاقتهما بالرباعي ؟ ، لذا دعا المحدثين أن يُتمموا ويكملوا ما لم يتعرض له الأقدمون غير أنه أشار إلى أن ابن فارس (ت395 ه ـ) قد شذّ عن الأقدمين ، وقد أشار إلى البناء الرباعي على العموم في الأفعال والأسماء.

5- يرى السامرائي أن الوضع والاصطناع قد فشا في الابنية التي جاءت على أكثر من ثلاثة حروفٍ ، فضلاً عن افتقار غريب الابنية إلى شيء من تناسق الأصوات وانسجامها ، وأشار إلى ذلك بقوله :" أغلب هذه الأفعال من النوادر الغرائب التي قبعتْ في بطون المطولات من كتب اللغة" .

6- يجزم السامرائي على أنه ليس لدينا من دليل واقعي على أن أصل القديم لـ(قال - وباع)، هو (قول - وبيع)، بالرغم من أن المضارع (يقول- يبيع)، وأن المصدر(قول وبَيْعَ)،ويذهب إلى أن (قال وباع)، ونظائرهما أصول ، ولم نقف على ما افترضناه،بطريقة أشبه ما تكون بطرق الاستدلال الرياضي،وذلك أنه ورد كلمات في العربية مثل(إغيل – أعوَل – استحوذ).

7- لذا نرى أن الذي ذهب اليه السامرائي هو القول الراجح ،الذي تؤيده التجارب الصوتية ، وأن جزءاً من الإشكاليات المتعلقة بهذه الأصوات مرده إلى تعامل القدامى الخاطئ مع هذه الأصوات وأنهم نظروا إلى (الواو-الياء) على أنهما حرفان مثل أي حرفٍ من الحروف العربية .

المصادر والمراجع

1- ابراهيم أنيس (1955) ، ابواب الفعل الثلاثي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، مج8 ، (172 -180)

2- ابراهيم أنيس (1959)، تطور البنية في الكلمات العربية ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،ج11 ، (165-172)

3- إبراهيم إنيس (1966) ، من أسرار العربية ، ط3 ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية .

4- ابن السراج ، ابو بكر محمد بن السراج (1996) ، الاصول في النحو ، تحقيق : عبدالحسين القبلي ، ط3 ، بيروت ، مؤسسة الرسالة .

5- ابن جني ، ابو عثمان ابن جني (1954) ، المنصف ، ط1 ، لبنان ، دار أحياء التراث القديم .

6- ابن جني ، ابو عثمان ابن جني (1954) ، المنصف في شرح كتاب التصريف ، تحقيق : إبراهيم مصطفي وأخرون ، ط1 ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

7- ابن جني ، ابي الفتح عثمان ابن جني (1431) ، الخصائص ،ط4 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

8- ابن جني ، ابي الفح عثمان ابن جني (1992) ، بقية الخاطريات ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، مطبعة الطبل .

9- ابن درستوريه ، عبدالله ابن درستويه (1998) ، تصحيح الفصيح ، تحقيق : محمد بدري المختون ، القاهرة ، دار مجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

10- ابن دريد ،أبوبكر محمد بن دريد (1987)، جمهرة اللغة، تحقيق : رمزي منير بعلبكي بيروت ،دار العلم للملايين.

11- ابن فارس ، أحمد ابن فارس (1979) ، مقاييس اللغة ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، لبنان ، دار الفكر.

12- ابن قتيبة ، أبو محمد بن قتيبة الدينوري (1431) ، أدب الكاتب ، تحقيق : محمد الدإلى ، بيروت ، مؤسسة السالة .

13- ابو جعفر اللبْلي (د.ن) ، بغية الامال في معرفة مستقبلات الأفعال ، تخقيق : جعفر ماجد ، دار التونسية للنشر .

14- احمد الجواري (1403) ، ضبط المضارع الثلاثي) مجلة المجمع العلمي العراقي ، ج4 ، مج 34 .

15- احمد الحمو (1989) ، محاولة ألسنية في الإعلال ، مجلة عالم الفكر ، مج20 ،ع3 ، (741-742)

16- الأزهري ، محمد بن احمد الأزهري (1991)، معاني القراءات ، ط1 ، مركز البحوث في كلية الأداب جامعة الملك سعود .

17- الإشبيلى ، ابن عصفور الإشبيلي (1979) ، الممتع في التصريف ، تحقيق : فخرالدين القباوة ، ط4 ، بيروت ، دار الأفاق .

18- الأصفهاني ، راغب الأصفهاني(1412)، مفردات في غريب القرأن ، تحقيق : صفوان عدنان الداودي ، بيروت ، دار القلم.

19- الأقشهري ، على عثمان الأقشهري (2020) ، تلخيص الاساس في الصرف ، تحقيق : محمد على المالح ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

20- الأنباري ، عبدالرحمن أبو البركات الأنباري (1985) ،نزهة الالباء في طبقات الادباء ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، ط3 ، الأردن ، مكتبة المنار .

21- الأنباري ، عبدالرحمن أبو بكر الأنباري (2003) ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ط1 ، مصر ، المكتبة العصرية .

22- بشار حمود سيف الدين (2018) ، اثر الأصوات المد واللين في بناء الكلمة العربية ، رسالة ماجستير ، جامعة آل بيت

23- البكوش ، الطيب البكوش (1973) ، التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث ، تونس ، الجامعة التونسية

24- التفتازاني ، مسعود بن عمر التفتازاني (1997) ، شرح المختصر التصريف العزي في فن الصرف ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، ط8 ، مكتبة الأزهرية للتراث .

25- جرجي زيدان (1904) ، الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية ، مصر ، مطبعة الهلال .

26- حسن حميد محسن (2009) الفعل الثلاثي المضعف والمزيد فيه ومعاني صيغه في حماسة أبي تمام ، مجلة أبحاث ميسان ، مج6 ، ع11 ، (161-215) .

27- حسين بن إبراهيم (1986) ، غاية الأماني في شرح تصريف الزنجاني .

28- الحملاوي ، أحمد الحملاوي (1999) ، شذى العرف في فن الصرف ، ط1 ، بيروت دار الفكرالعربي.

29- رضوان ، محمد مصطفى رضوان (1976) ، نظرات في اللغة ، ط1 ن مشورات جامعة قاريونس .

30- رضى الدين الاستراباذي (1982) ، شرح الشافية ابن الحاجب ،تحقيق : محمد نور الحسن وأخرون ، لبنان ، دار الكتب العلمية .

31- رمضان عبدالتواب (1999) ، فصول في فقه اللغة ، ط6 ، القاهرة ، مكتبة الخانجي .

32- السامرائي ، ابراهيم السامرائي (1973) ، بناء الرباعي ومعانيه في العربية ، مجلة المورد ، مج1 ،ع3-4 ، (104-114)

33- السامرائي ، ابراهيم السامرائي (1979) ، مقدمة في تاريخ العربية ، العراق ، مشورات وزارة الثقافة والإعلام

34- السامرائي ، ابراهيم السامرائي (1981) ، التطور اللغة التاريخي ، بيروت ، دار الأندلس .

35- السامرائي ، ابراهيم السامرائي (1983) (1) ، الفعل زمانه وابنيته ، ط3 ، سوريا ، مؤسسة الرسالة .

36- السامرائي ، ابراهيم السامرائي (1983) (2) ، فقه اللغة المقارن ، بيروت ، دار العلم للملايين .

37- السامرائي ، ابراهيم السامرائي (1985) ، قطوف ونوادر ، دار الجيل .

38- السامرائي ، ابراهيم السامرائي (1987) ، في التعريب التربوي وتيسير العربية ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية ، جامعة القطر ، ع10 ، 19987 ، (79-103)

39- السامرائي ، ابراهيم السامرائي (1993) ، العربية تاريخ وتطور ، بيروت ، مكتبة المعاريف .

40- السامرائي ، ابراهيم السامرائي (1994) ، من سعة العربية ، بيروت ، دار الجيل .

41- السامرائي ، ابراهيم السامرائي (1995) ، النحو العربي في مواجهة العصر ، بيروت ، دار الجيل .

42- السامرائي ، ابراهيم السامرائي (1997) ،النحو العربي نقد وبناء ،ط1 ، عمان ، دار البيادق .

-43 السرقسطي ، سعيد بن محمد السرقسطي(1975)،كتاب الأفعال، تحقيق : حسين محمد شريف ، القاهرة ، دار الشعب .

-44 السكاكيني ، خليل السكاكيني (1925) ،مطالعات في اللغة والأداب ، مطبعة مدرسة الإيتام الإسلامية بالقدس .

-45 سيبويه ، عمر بن عثمان سيبويه (1988) ، الكتاب ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي .

-46 الشدياق ، احمد بن فارس (1284ه) ، سر الليال في القلب والإبدال ، الأستانة ، المطبعة العامرة .

-47 الشرتوتي ، رشيد الشرتوتي (1942) ، مبادئ العربية في الصرف والنحو ، ط1 ، بيروت ، المطبعة الكاثوليكية .

-48 الشريف ، يحيى بن عبدالله الشريف (2003) ، ابواب الفعل الثلاثي بين المعجم والرأي الصرفي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة إم القرى ، السعودية .

-49 صبحي الصالح (1968) ، دراسات في فقه اللغة ، ط3 ، بيروت ، دار العلم للملايين .

-50 عبد الستار البنا ، د.عبدالستار صالح البنا (2013) ، صيغ المبالغة في التعبير القراني ، الأردن ، دار الجرير .

-51 عبد القادر الجليل (1998) ، علم الصرف الصوتي . دار الأزمنة .

-52 عبدالصبور شاهين (1980) ، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، سوريا ، مؤسسة الرسالة

-53 العلايلي ، عبدالله العلايلي (1938) ، مقدمة لدرس لغة العرب مصر ، المطبعة العصرية .

-54 الغلاييني ، مصطفي الغلاييني (1994) ، جامع الدورس العربية ، ط30 ، بيروت ، المكتبة العصرية .

-55 الفاربي ، ابراهيم إسحاق الفاربي (2003) ، ديوان الادب ، تحقيق : أحمد مختار عمر ، القاهرة ، دار الشعب .

-56 الفرهيدي ، ابو عبدالحمن الخليل الفراهيدي (1431) ، العين ، تحقيق : ابراهيم السامرائي و د. مهدي المخزومي ، مكتبة الهلال .

-57 القره أغاجي ، أحمد رشدي القره أغاجي (د.ن) ، أساس البناء ، د.ط .

-58 كمال بشر (1969) ، مفهوم علم الصرف ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج25 (110-131) .

-59 كمال بشر (1998) دراسات في فقه اللغة ، القاهرة ، دار غريب .

-60 كمال بشر (1999) ، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، القاهرة ، دار غريب .

-61 ماري الكرملي ، أنستاس ماري الكرملي (1938) نشوء اللغة العربية ونموها وإكتمالها ، مصر ، مكتبة لويس سركيس

-62 المبرّد ، محمد بن يزيد المبرّد (1431) ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق العظيمة ، بيروت عالم الكتب

-63 محمد سعيد الغامدي (2011) عين الفعل الثلاثي في العربية أحكامها الصرفية ، مجلة الصوتيات، مج7،ع1 ، (66-99)

-64 محمد صالح توفيق (2007) ، الإفرد الصوتي في الثلاثي المضعف ، مجلة علوم اللغة ،مج10 ، عدد2 ، (209-254) .

-65 مرمرجي الدومنكي (1947) ، هل العربية منطقية- أبحاث تنائية ألسنية ، لبنان ، المرسلين اللبنانين .

-66 مرمرجي الدومينيكي(1936)،المعجمية العربية بين الثنائية الألسنية السامية ، مجلة مجمع اللغة العربية ،اج1 ،(433-454)

-67 مصطفى النحاس (1988) ، عين المضارع بين الصيغة والدلالة ، مجلة اللسان العربي ،ع30 ، (11-33)

-68 مصطفى جواد (1965) ، أثر التضعيف في تطور العربية والإبدال الذي غفل عنه علماء اللغة ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج19 ، (57-64)

-69 مطالعات في اللغة والادب

-70 المطلبي ، غالب فاضل المطلبي (1984) ، في الأصوات الغوية دراسة في أصوات المد العربية ، العراق ، وزارة الثقافة والإعلام .

-71 منصور العمر ، منصور حسين على (1998) ، جوانب التفكير الصرفي عند ابن المؤدب ، رسالة ماجستير ، جامعة يرموك ، كلية الاداب .

-72 مؤيد حسين منشد (2016) ، التباين اللغوي بين الجذور الثنائية والثلاثية في اللغات السامية (العربية والسريانية أنموذجا) ، مجلة كلية اللغات ، ع33 ، (70 -103)

-73 ناصر حسين على (1989) ، الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقا ودلالة ، ديمشق ، مطبعة التعاونية .

-74 ناظم على عبادي (2021)،الأصول اللغوية بين الفعل المضعف والمعتل ، مجلة أبحاث ميسان ،مج17، ع33 ،(112-140).

-75 النعيمي ، د.عصام سعيد النعيمي (1990) ، ابن جنى عالم العربية ، ط1 ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية.

-76 نهاد موسى (د.ن) اللهجات العربية والوجوه الصرفية ، مجلة اللسان العربي ، الرباط ، ج1 ، مج12 ، (153-195) .

-77 الهاشمي ، د.التهامي الراجي الهاشمي (د.ن) ، بعض مظاهر التطور اللغوي ، الرباط ، دار النشرالمغربية .

-78 هنري فليش (د.ن) ، العربية الفصحى دراسة في البتاء اللغوي ، تعريب : عبدالصبور شاهين ، مصر ، مكتبة الشباب.

جۆراوجۆری شێوەکانی کار لەلای (ابراهیم السامرائی)
" تۆێژینەوەیەکە لە بەشەکانی کار لەنێوان ڕەخنەو ئاڕاستەکردندا "

إبراهيم ياسين علي
بەشی زمانی عەرەبی، کۆلێژی پەروەردە، زانکۆی سەلاحەدین-هەولێر

عبدالستار صالح أحمد البناء
بەشی زمانی عەرەبی، کۆلێژی پەروەردە، زانکۆی سەلاحەدین-هەولێر

پوختە

ئەم تۆێژینەوەیە ئاماژەیەکی گرینگ لە ئاماژەکانی وانەی مۆرفۆلۆجی لەلای (دکتۆر ابراهیم السامرائی)دەگرێتەخۆ ئەوکەسەی کەناوێك بووە لە ناوداڕەکانی زمانی عەرەبی لەسەردەمی تازە دا .لەسەربردەی زانستی خۆیدا کە بۆزیاترلە نیو سەدە درێژ دەبێتەوە کتێبخانەی عەرەبی دەوڵەمەند کردووە بە برێکی زۆر لەتۆێژینەوەی زانستی ،بەبۆچوونەکانی جیادەکرایەوە ،دەنگێکی بیستراو بوو لەلای لێکۆڵەرەوان لەنێوان لایەنگرو دژەبۆچوونداو ،لەگەڵ هەموونەمانەشدا لەدەرکردنی حوکمەکانی لەسەر مەسەلە زمانەوانییەکان دوودڵ نەبووە .بەتایبەتیش مەسەلەکانی مۆرفۆلۆجی بەڕەتکردنەوە یا قەبوڵ کردن یابەتاك ڕەوی و دەرچوون لە ڕێگادا .

هەربۆیە ویستمان برێکی کەم لەو بۆچوونە دەوردراوانە بە بیری تازەگەری و بۆچوونی زانستی وورد ودەرچە تێڕوانکراوەکان بە داهێنانی زمانەوانی .بەشێك لە بابەتی مۆرفۆلۆجیمان لەشێوەی تۆێژینەوەیك دیاری کرد لەژێرناوی (جۆراوجۆری شێوەکانی کار لەلای (ابراهیم السامرائی) تۆێژینەوەیەکە لە بەشەکانی کار لەنێوان ڕەخنەو ئاڕاستەکردندا)بۆئەوەی لەدووتوێی خۆیدا تەوەرێك لەتەوەرەکانی لێکۆڵینەوەی لەکارو بەشەکانی بەپێی مێتۆدە زانستییەکەی بۆ وانەی مۆرفۆلۆجی بگرێتەکارخۆ .ئەم تۆێژینەوەیەهاتووە بۆئەوەی ئەم جۆراوجۆریە وەربگرێت لەڕووی بەشەکانی کارەوە و دابەشی چوار تەوەر دەبێت (بەشەکانی کاری سێیی ، کار لەنێوان لاوازو ناساغدا (مچعف والمعتل) ،کاری چواری ،و کێشە خەملێنراوەکان) لەسەرهەموونەمانە لەژێرتیشکی تیۆری تازەی مۆرفۆلۆجی دا گەنگەشەمان کردوە .لەگەڵ هێنانەوەی بەڵگەی زانستی بۆهەر مەسەلەیەك لەلای پێشینان و تازەگەراندا ،ئینجا ڕونکردنەوەی بۆچوونی (السامرائی) لەسەریان و ڕەخنەی لێیان لەدووتوێی شیکردنەوەو ،ئاڕاستەکردنەکانیدا لەنێوان قەبوڵ و ڕەتکردنەوەدا .ئینجا باسەکەمان بەو کۆمەڵە ئەنجامەی کەبەدەستمان هێناوە کۆتایی پێهێناوە لەگەڵ لیستێك لەو سەرچاوانەی کە لەتۆێژینەوەکەماندا پشتمان پی بەستوون .

لەکۆتایدا گەیشتینە ئەو حەقیقەتەی کە (سامرائی) لەمەسەلە مۆرفۆلۆجیەکاندا بۆچوونی جیاوازی خۆی هەیە کە سیمای شارەزایی و قاڵبوون و بابەتیەتی بەخۆیەوە گرتووە،و لەزۆربەشیاندا دڵی حەقیقەتی پێکاوە ،چونکە تێڕوانینە پەسنیەکەی و پاشخانە مێژوویەکەی کەبۆچوونەکانی دەرباری مۆرفۆلۆجی لەسەر بنیاتناوە ،وایلێ کردووە تێڕوانینێکی هەبێت نیشانە لە شیکردنەوەو ئاراستەکردندا زۆر بەباشی بپێکێت ،بەڵام لەگەڵ ئەوەشدا ئەمانە بی بەری ناکەن لەوەی لەهەندی شوێن لەڕاستی لایداوە .

وشە کلیلیەکان: جۆراوجۆری شێوەیی (فۆرمی)، بەشەکانی کار ، لاوازو ناساغ ،کێشە خەملێنراوەکان ، ڕەخنەو ئاڕاستەکردن.

Formula Diversity of Verbs according to Ibrahim al-Samarrai
a Study of the verb types between Criticism and Guidance

Ibrahim Yassin Ali **Abdul Sattar Saleh Ahmed Al-Banna**
Department of Arabic Language, College of Education, Salahaddin University-Erbil
Ibrahim.y.ali@student.su.edu.krd abdulsattar.ahmed@su.edu.krd

Abstract

This research deals with an important characteristic of the features of the morphological lesson of Dr. Ibrahim Al-Samarrai, who is considered one of the pioneers of the Arabic language in the modern era. He enriched the Arabic library with a multitude of serious scientific studies during his career that extended for more than half a century. An audible echo among scholars between supporters and opponents. Meanwhile, he did not hold back to find out linguistic issues, especially morphological issues by rejecting, accepting, excluding and leaving behind.

Accordingly, we have decided to highlight some of these opinions accompanied by innovative ideas, accurate scientific directives, and conclusions observed with linguistic creativity. So, one of the parts of his study was included namely, (formal diversity of verbs at Ibrahim Al-Samarrai - a study in the verb types between criticism and guidance) - of the verb and its divisions according to his scientific approach to the morphological lesson.

Thus, the research came to address this diversity in terms of verb types and to be distributed among four types, which are: (the types of the triple verb, the verbs between the weak and the sick, the quadripartite verbs, and the estimated weights). We engrave all this in the light of the theory of modern exchange, with the mention of the scientific rooting of each issue among the ancients and the moderns, and then a statement of the opinion of al-Samarrai in it with his criticism of it through his directives and analyzes between acceptance and rejection, including the sources and references we have adopted.

As a result, it has been found that the al-Samarrai has distinguished opinions on morphological issues characterized by savvy and objectivity, and in many of them he hit the nail on the head, because his descriptive view and his comparative archaeological background on which he built his ideas in morphology made him a piercing and sound view in analysis and guidance, but this did not prevent him from straying from the truth in some of them.

Keywords: Formula diversity, verb types, weak and sick, estimated weights, criticism and guidance.